

كلمة ونص

اللجان.. مقابر أم مناجم؟! محمد حسين

عادة نقول: «اللجان مقابر الأفعال» فاللجان واللجان الفرعية التي تتفرع عنها ليس لها تاريخ حافل بالإنجازات ولذلك لن تجد لها صدى إيجابياً لدى شريحة واسعة من المواطنين وخاصة ممن طاهم تسويق إحدى هذه اللجان وانتظر من دون جدوى الوصول إلى خاتمة سعيدة لموضوعه الذي تم تحويله إلى هذه اللجنة وقد لا يكون العيب في هذه اللجنة أو تلك أو في أعضائها ولا الموضوع الذي تم تشكيلها من أجله بل في آلية عمل هذه اللجان وجديتها وجدية صاحب القرار في متابعة عملها للوصول إلى النتيجة المرجوة منها.

وكي لا يأخذنا الحديث بعيداً في جلد هذه اللجان لا بد من رؤية نصف الكأس الملآن فزيارة رئيس الحكومة لطرطوس تخضع عنها لجنة برئاسة وزير النقل لمتابعة المواضيع التي تم طرحها خلال الزيارة ووضع آليات لتنفيذها وكذلك وضع جداول زمنية لكل منها.

وكذلك مواقيت محددة لاجتماعاتها الدورية، من هنا كان لاجتماعها الأول أهمية من نوع خاص ربما يبدو إلى حد بعيد السمة غير الحسنة لمفهوم «اللجان» بشكل عام، حيث تم وضع «مصفوفة» تتضمن جميع المشاريع والمشكلات المزمّنة في المحافظة وتم استعراضها واحدة.. واحدة، للوقوف على واقعها والصعوبات التي تعترض التنفيذ، من مشكلة المياه في القرى العنطشى إلى طريق طرطوس الدريكيش وكذلك القميص الإسفلتي لشوارع الثورة في المدينة والعقدتان الشمالية والجنوبية لمدينة طرطوس، وغيرها من المواضيع الشائكة كالأجحة الشرقية للكورنيش البحري ومشكلة الاستثمارات في الوحدات الإدارية الشاطئية والجبلية.

بالفعل لا ينكر عاقل التباشير الإيجابية الخجولة التي بدأت تظهر والتي تتمنى أن تتكامل بالنجاح في جميع بنود «المصفوفة» فنجاح الحكومة في هذه الخطوة ربما يعبر عن قناعتنا ويدفعنا للقول بنجاحة: «اللجان مناجم الأفعال».



مشروع أوتوستراد حماة سلمية بانتظار مشروع التوازن السعري

إعداد محمد أحمد خبازي

مشروع أوتوستراد حماة سلمية من أهم المشروعات الطرقية في محافظة حماة، بوشر بتنفيذه في العام ٢٠١١، وتوقف التنفيذ لأسباب أمنية، ومؤخراً قررت الحكومة بث الحيوية في هذا المشروع بتخصيص ٥٠٠ مليون ليرة لإكمال المرحلة الأولى منه. وأكد مدير فرع المواصلات الطرقية خضر فطوم أن المرحلة الأولى من الأوتوستراد، تمتد من عقرج جسر سلمية (شرق المنطقة الصناعية في حماة) باتجاه مدينة سلمية بطول ١٠ كم تضاف إليه ربع الأعمال الطرقية والجسور والسوربية فيصبح ١٢,٥ كم، بموجب عقد مبرم مع الشركة العامة للطرق الكهربية في دمشق لمعالجة، وجميع العقود البرمة معها هي قيد دراسة التوازن السعري، كما هو الحال في العقد الأساسي، أما التل الأخرى، فتتم دراسة وضع الحلول المناسبة له بالتعاون مع دائرة الأثار.

وبين فطوم أن المرحلة الثانية فتتضمن تنفيذ القسم الثاني من نهاية القسم الأول، الذي ينتهي عند مسافة ١٢,٥ كم وحتى مدخل سلمية بمسافة ١٢,٥ كم، وقد طلبنا إدراجها ضمن خطة الفرع في عام ٢٠١٨، وقيمة المرحلة الثانية حسب الأسعار الراجحة بتاريخ التعاقد.

أعلن رئيس قسم الأحوال الشخصية في كلية الشريعة محمد حسان عوض أن هناك توجهاً لتعديل قانون الأحوال الشخصية السوري معرباً عن تأييده لتعديله.

وفي تصريح خاص له «الوطن» قال عوض: إن القانون مستمد من الشريعة الإسلامية إلا أنه لا يمنع من تعديله وفق الشريعة الإسلامية أيضاً، بما يتوافق مع الزمان والمكان لتحقيق الانسجام في الأسرة، مضيفاً: إنه رغم أن القانون الحالي أعلى للرجل والمرأة حقهما إلا أن هذا لا يمنع من التعديل.

وفيما يتعلق بالزواج العرفي أكد عوض أن وجوده ضروري ولكن لا يمكن السعي لانتشاره إلا أن وجوده ضروري مشيراً إلى أن الحد من انتشاره يأتي من ضرورة التخفيف من أعباء تثبيت الزواج في المحكمة، وأضاف عوض: إن الشاب حينما لا يستطيع تأمين الأوراق الرسمية لتثبيت زواجه فإنه يستجبه نحو الزواج العرفي وبالتالي وضع القاضي تحت الأمر الرهين وهنا أصبح القاضي ملزم بالتثبيت.

وأكد عوض أن كثيراً من النساء اليوم يجدن في البخل إلى المحكمة عناءً ومشقة وطول موضوعها فيه ولذلك تضطر إلى اللجوء إلى غير المحكمة، فتأخذ فتوى، وتكون أحياناً خاطئة، شديدة على ضرورة معالجة المعوقات في المحكمة بتخصيص أروقة خاصة لهم فيها لأن هناك عدداً كبيراً من النساء، وأشار عوض إلى أن هناك من يعطي فتاوى خاطئة ضاربا مثلاً أن امرأة دخلت إلى المحكمة الشرعية وزوجها مفقود فقالت إنها حصلت على فتوى أنه يحق لها الزواج رغم أن مدة فقدان زوجها هي أربعة أشهر مضيئة، ومعها شاب تريد الزواج به وهي ما زالت

على عصمة رجل آخر وبالتالي رفض القاضي تثبيت زواجها.

وأعلن عوض أن الزواج غير الشرعي في سورية يكاد يكون معدوماً، موضحاً أن هناك فرقاً بين الزواج العرفي وغير الشرعي، فالأول يكون صحيحاً إلا أنه لم يثبت بالحكمة في حين الثاني هو الذي لم تتوافر فيه شروط الزواج وأركان.

وحول زواج من فقد عنها زوجها أوضح عوض أن القاضي يحكم في البيئات، وبالتالي إذا جاءت امرأة فقد زوجها إلى المحكمة الشرعية، ومعها شاهدان على ذلك، وحكم القاضي لها بالتفريق، ثم تزوجت مرة

عامة نقول: «اللجان مقابر الأفعال» فاللجان واللجان الفرعية التي تتفرع عنها ليس لها تاريخ حافل بالإنجازات ولذلك لن تجد لها صدى إيجابياً لدى شريحة واسعة من المواطنين وخاصة ممن طاهم تسويق إحدى هذه اللجان وانتظر من دون جدوى الوصول إلى خاتمة سعيدة لموضوعه الذي تم تحويله إلى هذه اللجنة وقد لا يكون العيب في هذه اللجنة أو تلك أو في أعضائها ولا الموضوع الذي تم تشكيلها من أجله بل في آلية عمل هذه اللجان وجديتها وجدية صاحب القرار في متابعة عملها للوصول إلى النتيجة المرجوة منها.

وكي لا يأخذنا الحديث بعيداً في جلد هذه اللجان لا بد من رؤية نصف الكأس الملآن فزيارة رئيس الحكومة لطرطوس تخضع عنها لجنة برئاسة وزير النقل لمتابعة المواضيع التي تم طرحها خلال الزيارة ووضع آليات لتنفيذها وكذلك وضع جداول زمنية لكل منها.

وكذلك مواقيت محددة لاجتماعاتها الدورية، من هنا كان لاجتماعها الأول أهمية من نوع خاص ربما يبدو إلى حد بعيد السمة غير الحسنة لمفهوم «اللجان» بشكل عام، حيث تم وضع «مصفوفة» تتضمن جميع المشاريع والمشكلات المزمّنة في المحافظة وتم استعراضها واحدة.. واحدة، للوقوف على واقعها والصعوبات التي تعترض التنفيذ، من مشكلة المياه في القرى العنطشى إلى طريق طرطوس الدريكيش وكذلك القميص الإسفلتي لشوارع الثورة في المدينة والعقدتان الشمالية والجنوبية لمدينة طرطوس، وغيرها من المواضيع الشائكة كالأجحة الشرقية للكورنيش البحري ومشكلة الاستثمارات في الوحدات الإدارية الشاطئية والجبلية.

بالفعل لا ينكر عاقل التباشير الإيجابية الخجولة التي بدأت تظهر والتي تتمنى أن تتكامل بالنجاح في جميع بنود «المصفوفة» فنجاح الحكومة في هذه الخطوة ربما يعبر عن قناعتنا ويدفعنا للقول بنجاحة: «اللجان مناجم الأفعال».

الزواج غير الشرعي في سورية يكاد يكون معدوماً

عوض له «الوطن»: هناك توجه لتعديل قانون الأحوال الشخصية السوري

محمد منار حميجو

أعلن رئيس قسم الأحوال الشخصية في كلية الشريعة محمد حسان عوض أن هناك توجهاً لتعديل قانون الأحوال الشخصية السوري معرباً عن تأييده لتعديله.

وفي تصريح خاص له «الوطن» قال عوض: إن القانون مستمد من الشريعة الإسلامية إلا أنه لا يمنع من تعديله وفق الشريعة الإسلامية أيضاً، بما يتوافق مع الزمان والمكان لتحقيق الانسجام في الأسرة، مضيفاً: إنه رغم أن القانون الحالي أعلى للرجل والمرأة حقهما إلا أن هذا لا يمنع من التعديل.

وفيما يتعلق بالزواج العرفي أكد عوض أن وجوده ضروري ولكن لا يمكن السعي لانتشاره إلا أن وجوده ضروري مشيراً إلى أن الحد من انتشاره يأتي من ضرورة التخفيف من أعباء تثبيت الزواج في المحكمة، وأضاف عوض: إن الشاب حينما لا يستطيع تأمين الأوراق الرسمية لتثبيت زواجه فإنه يستجبه نحو الزواج العرفي وبالتالي وضع القاضي تحت الأمر الرهين وهنا أصبح القاضي ملزم بالتثبيت.

وأكد عوض أن كثيراً من النساء اليوم يجدن في البخل إلى المحكمة عناءً ومشقة وطول موضوعها فيه ولذلك تضطر إلى اللجوء إلى غير المحكمة، فتأخذ فتوى، وتكون أحياناً خاطئة، شديدة على ضرورة معالجة المعوقات في المحكمة بتخصيص أروقة خاصة لهم فيها لأن هناك عدداً كبيراً من النساء، وأشار عوض إلى أن هناك من يعطي فتاوى خاطئة ضاربا مثلاً أن امرأة دخلت إلى المحكمة الشرعية وزوجها مفقود فقالت إنها حصلت على فتوى أنه يحق لها الزواج رغم أن مدة فقدان زوجها هي أربعة أشهر مضيئة، ومعها شاب تريد الزواج به وهي ما زالت

عوض له «الوطن»: هناك توجه لتعديل قانون الأحوال الشخصية السوري

عوض له «الوطن»: هناك توجه لتعديل قانون الأحوال الشخصية السوري

محمد منار حميجو

أعلن رئيس قسم الأحوال الشخصية في كلية الشريعة محمد حسان عوض أن هناك توجهاً لتعديل قانون الأحوال الشخصية السوري معرباً عن تأييده لتعديله.

وفي تصريح خاص له «الوطن» قال عوض: إن القانون مستمد من الشريعة الإسلامية إلا أنه لا يمنع من تعديله وفق الشريعة الإسلامية أيضاً، بما يتوافق مع الزمان والمكان لتحقيق الانسجام في الأسرة، مضيفاً: إنه رغم أن القانون الحالي أعلى للرجل والمرأة حقهما إلا أن هذا لا يمنع من التعديل.

وفيما يتعلق بالزواج العرفي أكد عوض أن وجوده ضروري ولكن لا يمكن السعي لانتشاره إلا أن وجوده ضروري مشيراً إلى أن الحد من انتشاره يأتي من ضرورة التخفيف من أعباء تثبيت الزواج في المحكمة، وأضاف عوض: إن الشاب حينما لا يستطيع تأمين الأوراق الرسمية لتثبيت زواجه فإنه يستجبه نحو الزواج العرفي وبالتالي وضع القاضي تحت الأمر الرهين وهنا أصبح القاضي ملزم بالتثبيت.

وأكد عوض أن كثيراً من النساء اليوم يجدن في البخل إلى المحكمة عناءً ومشقة وطول موضوعها فيه ولذلك تضطر إلى اللجوء إلى غير المحكمة، فتأخذ فتوى، وتكون أحياناً خاطئة، شديدة على ضرورة معالجة المعوقات في المحكمة بتخصيص أروقة خاصة لهم فيها لأن هناك عدداً كبيراً من النساء، وأشار عوض إلى أن هناك من يعطي فتاوى خاطئة ضاربا مثلاً أن امرأة دخلت إلى المحكمة الشرعية وزوجها مفقود فقالت إنها حصلت على فتوى أنه يحق لها الزواج رغم أن مدة فقدان زوجها هي أربعة أشهر مضيئة، ومعها شاب تريد الزواج به وهي ما زالت

إعادة الكهرياء لمناطق الحسكة الغربية

إعادة الكهرياء لمناطق الحسكة الغربية

أنبت الورشات الفنية التابعة للمؤسسة العامة لنقل الكهرياء في محافظة الحسكة تنفيذ أعمال إصلاح الأعطال في الشبكة الكهريائية وإعادة التيار الكهريائي للمناطق الغربية من المحافظة.

وأكد المدير العام لشركة كهرياء محافظة الحسكة المهندس عبد العزيز الحسين أنه جرى إصلاح واستبدال البرجين الكهريائيين ١٨٩ و ١٩٠ في منطقة عين عيسى وبريف الرقة الشمالي والذين أنهارا في وقت سابق من الأسبوع الماضي نتيجة العاصفة الرملية التي تعرضت لها المنطقة.

وبين الحسين أن أعمال الصيانة والإصلاح جرت عبر المؤسسة العامة لنقل الكهرياء ما يضمن تحسين كمية الطاقة الكهريائية الواردة من سد تشرين في ريف محافظة حلب إلى محافظة الحسكة عبر محطة مبروكة في ريف منطقة رأس العين ويسهم في تحسين حالة التيار الكهريائي في مدينة الحسكة وريفها.

يشار إلى أن مناطق غرب محافظة الحسكة وشمال المحافظة الرقة شهدت نهاية الأسبوع الماضي أجواء غبارية وعواصف رملية تراكمت مع هطول أمطار غزيرة وسيول وفيضانات أحدثت أضراراً في شبكات الكهرياء والاتصالات.

البدء بعمليات الأاداب والاقتصاد والحقوق

البدء بعمليات الأاداب والاقتصاد والحقوق

جميع المستلزمات من أوراق امتحانية وكوادر وقاعات، واتخذت أعمال الصيانة ضرورة توفير كل المستلزمات ومراعاة أوضاع الطلبة النفسية كما كل فصل دراسي.

وقال مدير شؤون الطلاب والامتحانات ماهر ملندي له «الوطن»: إن بدء الامتحان سيكون ٤ حزيران القادم، مشيراً إلى أنه تم الاجتماع بالمعنيين في النواحي الفنية لاستكمال جميع التجهيزات الامتحانية، إضافة إلى أن رؤساء الدوائر ستجتمع خلال يومين لبحث كل التخصصات ليصار إلى إصدار برنامج الامتحان النهائي لجميع السنوات الدراسية وذلك مطلع الأسبوع القادم.

كما لفت عميد الكلية إلى أن عدد الطلاب المتوقع تقديمهم لامتحان يتجاوز ١٢ ألف طالب وطالبة، مضيفاً: إن هناك تنسيقاً مع مختلف الكليات على صعيد توزيع الطلاب على القاعات بما يعكس إيجاباً على سير العملية الامتحانية.

طلاب «آداب تشرين» يشكون رفع الرسوم.. والجامعة توضح!

عبيد سمير محمود

شكا طلاب كلية الآداب في جامعة تشرين من الزامهم بدفع رسوم مالية بدءاً من الفصل الدراسي الحالي، وفق القرار رقم ١٣٨ الصادر عن وزارة التعليم العالي لعام ٢٠١٦/٢٠١٧، على نيرة الرسوم المعدلة عند صدور القرار نهاية العام الماضي إن تنفيذه سيبدأ في العام الدراسي المقبل.

وأكد عدد من الطلاب في شكوى له «الوطن» أن كلية الآداب وحدها من تطبق القرار في جامعة تشرين، بعد نشر إعلان -حصلت «الوطن» على نسخة منه- يعلن عن «بدء التسجيل على نيرة الرسوم المعدلة في نص القرار ١٣٨ الصادر عن مجلس التعليم العالي تعد نافذة منذ بداية الفصل الثاني للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، ومنها قرار الرسوم المالية المحددة حسب الوضع الجامعي للطلبة على حين أن بعض الفترات استفاد اعتباراً من العام الدراسي القادم.

وأوضح الصوا أن جميع الكليات ملزمة بتطبيق تنفيذ القرار المذكور وكل كلية لم تنفذ القرار وفق ما هو وارد مستخذ الإجراءات بحقها كونها تخالف القانون.

وأكد الدكتور الصوا أن الجامعة تقف إلى جانب الطالب وأعضائه: «صلحة الطلبة هي هدفنا بالدرجة الأولى، وقد رفعتنا عدة تساؤلات لوزارة التعليم العالي حول قرار الرسوم الأخير وطلبتنا بتوضيحات عن بعض الرسوم الواردة في النص، ونتنظر الرد الوزاري بأقرب وقت وذلك لصلحة الطالب أولاً وأخيراً الذي تقدر ظروفه جيداً».

من جهة ثانية أكد الأمين المساعد لشؤون الطلاب أن الجامعة بدأت بتنفيذ القرار على نيرة الذي تقدر ظروفه جيداً، «معاف بدورتين» إلى طالب في التعليم الموازي، موضحاً «كل طالب في التعليم العام يتعرض لعقوبة الضمان دورتين فصليتين خلال العام الدراسي الحالي سيتم تحويله إلى طالب في التعليم الموازي ابتداءً من العام الدراسي القادم».

الشيخ له «الوطن»: إجراءات كشف حالات الغش بالبولتوث

الشيخ له «الوطن»: إجراءات كشف حالات الغش بالبولتوث

حالات الغش، وأن هناك إجراءات رادعة تجاه الغش الامتحاني، كما هناك توجيه ضرورة توفير كل المستلزمات ومراعاة أوضاع الطلبة النفسية كما كل فصل دراسي.

وقال مدير شؤون الطلاب والامتحانات ماهر ملندي له «الوطن»: إن بدء الامتحان سيكون ٤ حزيران القادم، مشيراً إلى أنه تم الاجتماع بالمعنيين في النواحي الفنية لاستكمال جميع التجهيزات الامتحانية، إضافة إلى أن رؤساء الدوائر ستجتمع خلال يومين لبحث كل التخصصات ليصار إلى إصدار برنامج الامتحان النهائي لجميع السنوات الدراسية وذلك مطلع الأسبوع القادم.

كما لفت عميد الكلية إلى أن عدد الطلاب المتوقع تقديمهم لامتحان يتجاوز ١٢ ألف طالب وطالبة، مضيفاً: إن هناك تنسيقاً مع مختلف الكليات على صعيد توزيع الطلاب على القاعات بما يعكس إيجاباً على سير العملية الامتحانية.

١٥٠ ألف طالب وطالبة إلى امتحانات جامعة دمشق مطلع حزيران القادم.. وإصدار البرامج الامتحانية خلال أسبوع كحد أقصى

هادي بك الشريف

فوضت وزارة التعليم العالي جميع الجامعات مع أولوية البدء بالكليات النظرية ذات الأعداد الكبيرة كالآداب والحقوق ومتابعة تجهيز جميع المستلزمات بما فيها توفير وتهئية الأجواء المناسبة للطلاب لفصل من الامتحانات بالشكل المطلوب من دون حدوث أي عقبات تواجه الطلبة.

وقال أمين جامعة دمشق الدكتور مازن الشيخ في حديث خاص له «الوطن»: إن جامعة دمشق وجهت عمادات الكليات بالإسراع في عملية إصدار البرامج الامتحانية، ذاكراً أن مجلس الجامعة سيناقش اللوائح القادمة كل الترتيبات والتخصيصات اللازمة لانطلاق الامتحانات من تأمين قاعات والكوادر المختص المشرف على الامتحانات ناهيك عن الاعتماد على طلبة الدراسات العليا في جامعة دمشق.

وبين الشيخ أن عدد الطلاب المسجلين في كليات دمشق يتجاوز ١٥٠ ألف طالب وطالبة في المرحلة الجامعية الأولى، إضافة إلى فروع جامعة دمشق في درعا والسويداء والقنيطرة، يتوجهون إلى الامتحانات في الشهر السادس، ذاكراً أنه سيتم البدء بامتحانات الكليات النظرية التي تحتاج إلى وقت أكثر من غيرها، موضحاً بأنه تم التوجه باستكمال إصدار البرامج الامتحانية خلال الأسبوع القادم كحد أقصى ليتمكن الطلاب التحضير جيداً، موضحاً أن الامتحانات بموجب التوقيت الجامعي تنطلق في ١٣ حزيران القادم، وأضاف الشيخ: إن جامعة دمشق أمنت

إعادة الكهرياء لمناطق الحسكة الغربية

أنبت الورشات الفنية التابعة للمؤسسة العامة لنقل الكهرياء في محافظة الحسكة تنفيذ أعمال إصلاح الأعطال في الشبكة الكهريائية وإعادة التيار الكهريائي للمناطق الغربية من المحافظة.

وأكد المدير العام لشركة كهرياء محافظة الحسكة المهندس عبد العزيز الحسين أنه جرى إصلاح واستبدال البرجين الكهريائيين ١٨٩ و ١٩٠ في منطقة عين عيسى وبريف الرقة الشمالي والذين أنهارا في وقت سابق من الأسبوع الماضي نتيجة العاصفة الرملية التي تعرضت لها المنطقة.

وبين الحسين أن أعمال الصيانة والإصلاح جرت عبر المؤسسة العامة لنقل الكهرياء ما يضمن تحسين كمية الطاقة الكهريائية الواردة من سد تشرين في ريف محافظة حلب إلى محافظة الحسكة عبر محطة مبروكة في ريف منطقة رأس العين ويسهم في تحسين حالة التيار الكهريائي في مدينة الحسكة وريفها.

يشار إلى أن مناطق غرب محافظة الحسكة وشمال المحافظة الرقة شهدت نهاية الأسبوع الماضي أجواء غبارية وعواصف رملية تراكمت مع هطول أمطار غزيرة وسيول وفيضانات أحدثت أضراراً في شبكات الكهرياء والاتصالات.